المجتمع العراقي في دراسات الطاهر

معن خليل عمر*

* حصل على الدكتوراه في علم الاجتماع التربوي من جامعة وين الرسمية متشجن امريكا
يعمل أستاذاً مساعداً بقسم الاجتماع بكلية الآداب ـ جامعة بغداد.

الملخص

الأستاذ عبد الجليل الطاهر أحد رواد علم الاجتماع في العراق. ظهرت كتاباته حول المجتمع العراقي بعد منتصف هذا القرن، وقد صنفناها إلى أربعة محاور هي :

١) المجتمع البدوي.
٢) المجتمع الريفي.
٣) المجتمع المديني.
٤) الشخصية العراقية.

وصف «الطاهر» وحلل هذه المحاور من خلال رؤية (سوسيولوجية) مستعرضا تطوراتها ومعيقاتها ومشكلاتها. فقد أوضح العلائق الاجتماعية في الأنواع الثلاثة من المجتمع العراقي وأثر القيم الاجتماعية فيها، ثم بين السمات القومية للشخصية العراقية، وأثر حياة المجتمع المديني على حياة المجتمع الريفي، وأثر حياة المجتمع الريفي على حياة المجتمع البدوي، وتأثر المجتمع البدوي بالاحتلالات الأجنبية (مثل الاحتلال المغولي والعثماني والمماليك والانكليز) فضلا عن طرحه لبعض المشكلات الحضرية في مدينة بغداد. وقدم أيضا بعض البرامج الإنمائية لتطوير الريف العراقي، ومقترحات تخص كيفية توطين البدو في مناطق مستقرة.

علاوة على ذلك، أوضح وظائف الأسرة العراقية في المدينة كأسرة نووية، وفي الريف كأسرة ممتدة، محللاً كيف تبدل بناؤها بسبب تأثير التحضر المديني.

أما كتاباته عن الشخصية العراقية، فقد كانت مبنية على الملاحظات النقدية لسماتها وعلى نقده لدراسة الأستاذ «الوردي» في الشخصية العراقية التي وصفها بأنها مزدوجة (متأرجحة بين البداوة والحضارة)

أسهم الدكتور عبد الجليل الطاهر (١٩١٧ ـ ١٩٧١) وهو أحد أبناء مدينة القرنة ـ البصرة، بشكل فعّال في تدريس علم الاجتماع في كلية الآداب بعد منتصف هذا القرن. وقدم العديد من الدراسات والمؤلفات والتراجم التي أسهمت في إثراء الفكر الاجتماعي والمعرفة الاجتماعية، وعكس المرحلة الأولى من مراحل تطور هذا العلم في العراق. تمثلت بداية عطائه العلمي في دراسة الوحدات الاجتماعية الكبيرة كدراسة المجتمع البدوي والريفي والمديني، لكنه في أواخر أيام حياته انتقل إلى تقديم دراسات لوحدات صغيرة، كدراسة الشخصية العراقية ومشروع المغيش. وسيقتصر الحديث على كتاباته الاجتماعية التي خص بها المجتمع العراقي بالدرجة الأساس وفق الترتيب التالي:

١) المجتمع البدوي في العراق.
٢) طرق تنمية الريف العراقي.
٣) المجتمع المديني في العراق.
٤) الشخصية العراقية.

١ ـ المجتمع البدوي

أوضح الطاهر المجتمع البدوي في العراق من خلال وصفه للنظام العشائري الذي كان سائدا فيه. حيث كان ولا يزال قائما على رابطة الدم التي تكوّن النسيج العلائقي القرابي بين أفراد القبيل الواحد والذي بدوره حدد الحقوق و الواجبات الاجتماعية الملقاة على مفردات النظام العشائري كافة من أجل تنظيم حياتهم الاجتماعية اليومية ضمن ضابط عشائري يدعى«العصبية» ويكون هذا الضابط بمثابة آلية اجتماعية تساعد البدوي على تكييفه للبيئة البدوية بما فيها الإلزام والمنع. حيث تلزمه بقوة السلطان أن يلتزم بضمير القبيلة وأخلاقياتها، وفي الوقت ذاته تمنعه من ممارسة المحرمات التي تضع المحظور عليها (كالتزاوج من قبائل معينة). هذه الآلية البدوية «العصبية» تحدد هوية أو طابع القبائل البدوية المتضمن وحدة الدم ووحدة الأصل ـ النسب ـ ووحدة العلائق الاجتماعية، ونظام الأسرة الأبوي (أي النسب الابوي والسيطرة الأبوية).

لكن هذا النظام العشائري لم يبق محافظا على سيادته في المجتمع البدوي بسبب السيطرة الأجنبية التي تسلطت على المجتمع العراقي. «فعندما احتل المغول العراق (في أواسط القرن الثالث عشر الميلادي) أصابت المجتمع العراقي الحروب والكوارث الدامية وفقدان الأمن والاستقرار، ودمرت الجداول والنواظم، وهدمت الديار. تحت هذا الاعتلال الاجتماعي، أصبح النظام العشائري المنسِق الوطني الوحيد للمناشط السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العراقي، يحمي مصالحه وأمواله وعرضه، الأمر الذي زاد من ارتباط الفرد العراقي بعشيرته ونظامها، وإظهار ولائه وإخلاصه لها، لأنها أصبحت القلعة الوطنية التي يحتمي بها من ظلم الأجنبي وجوره.

وعندما حكم العثمانيون العراق إبّان الفترة الواقعة بين ١٥٣٤ ـ ١٧٤٩ م تنبهوا إلى سلطان النظام العشائري على المجتمع العراقي وقوة آليته التنظيمية «العصبية القبلية» في تضامن أفراد العشيرة،

فعملوا على بث الخصومات بين العشائر من أجل تفرقتها وتثليم قواها وسلطانها. وقد نجح العثمانيون في هذا العمل التجزيئي الذي أدى إلى تهديم الركائز الاجتماعية، فظهرت كل عشيرة وكأنها إمارة مستقلة تتمتع بنفوذ سياسي وجغرافي واجتماعي خاص بها مثل إمارة المنتفك والخزاعل وزبيد وطي وشمر». (الطاهر، ١٩٧٢: ٣٦ ـ ٤٠).

في هذه الحقبة التأريخية لم يبق النظام العشائري نسقا موحدا للعشائر كافة أمام التسلط الأجنبي، بل أصبح نسقا مجزأً بسبب تدخل الأجنبي في شؤونه، فقسمه إلى أنساق فرعية مستقلة من أجل تسهيل السيطرة عليه. لكن النظام العشائري لم ينس وجود النفوذ الأجنبي رغم تثليمه إلى أنساق فرعية، «بل زادت ثوراته بشكل حاد إبّان حكم المماليك في الفترة الواقعة بين ١٧٤٩ ـ ١٨٣١م، مما دفع المماليك إلى الانشغال بإخماد الثورات التي قام بها اتحاد عشائر المنتفك والخزاعل في الفرات الأوسط» (الطاهر، ١٩٧٢: ٤٢). يتضح من ذلك أن الآلية البدوية «العصبية القبلية» منغرسة في ضمير الفرد البدوي بشكل متجذر ومرتبطة بالنسق القبلي على الرغم من تثليمه من النظام العشائري. تظهر فاعليتها وديناميتها في التضامن الداخلي عندما تواجه تسلطاً أجنبيا يحاول السيطرة عليها واستغلالها لصالحه.

هذه الحقيقة الاجتماعية استغلتها السياسة الاستعمارية البريطانية بشكل يختلف عما استغلها حكم المماليك. فهي(السياسة البريطانية)لم تعمد إلى إخماد الثورات العشائرية، ولم تبث الخلافات بين العشائر بل اعتمدت بعد أن دخلت بغداد عام ١٩١٨ نهجاً جديداً وهو تعزيز نظام (المشيخة) وتقويته ومنحت الشيوخ نفوذا وسلطانا قويين من أجل السيطرة على أفراد القبائل والعشائر بوساطة تقريبهم ومنحهم الأراضي والمكائن الزراعية والمال والنفوذ ـ المحدود، وبذا سهل على السياسة البريطانية السيطرة على المجتمع البدوي في العراق، والمحافظة على المصالح البريطانية وحماية مؤخرة الجيش البريطاني. وبهذه الطريقة استمال الإنكليز الشيوخ لجانبهم مستخدمين سياسة الإغراء من خلال التلويح بالأراضي والمكائن تارة، والتهديد بانتزاع الأراضي من المعارضين تارة أخرى. فظهر الشيوخ على المسرح السياسي حاملين معهم أنساقهم الفرعية المتنازعة وولاءهم المصلحي للنظام الملكي. أما الأنساق الفرعية المعارضة للتسلط الأجنبي فقد انتزعت منها الأراضي وحرمت من أملاكها والتمثيل في المجالس العشائرية. وحصيلة القول أن النظام العشائري تحول بسبب السيطرة الأجنبية إلى أنساق فرعية متخاصمة متنازعة بعد ما كانت متكاملة متضامنة، ثم تحول كل نسق إلى مواقع سلطوية، مستغلة الآلية البدوية «العصبية القبلية» أداة للسيطرة على النسق الفرعي القبلي، والإثراء على حساب قوى أفراده. وبالوقت ذاته مسخّرة هذه المواقع السلطوية القبلية من قبل الحكم الملكي من أجل السيطرة على أفراد القبائل.

هذا من جانب، وأما من جانب حدود «المجتمع البدوي» فقد تحدد في المناطق الآتية:

- عشيرة الضفير: تقطن الجنوب الغربي من العراق.
- عشيرة عنزة: تقطن السهوب الشامية.
- عشيرة شمر: تقطن أراضي الجزيرة العليا.

«أما المستوى الحضاري لهذه العشائر فيخضع لدرجة توطنها وتطور الزراعة فيها، واستخدامها لوسائل الري وزراعة المحاصيل، مثل التبغ والقمح والخضروات وأشجار الفاكهة والنخيل والأرز» (الطاهر، ١٩٧٢ : ٣٧) .

٢ — طرق تنمية الريف العراقي

الصفة المميزة للمجتمع الريفي عن البدوي هي أن الأول مستقر على أرض زراعية يفلحها ويعيش منها، ولا ينتقل وراء الماء والكلأ كما يفعل البدوي. لكنه إذا أراد أن يتوطن فإنه يستقر في المناطق الريفية الصالحة للزراعة. وقد قدم الطاهر بعض المقترحات التي تجذب البدوي كي يتوطن في المناطق الريفية وتعزز بقاءه فيها. وهي العمل الموسمي الذي يغري بعض أفراد العشائر أثناء فصل محدّد من فصول السنة. الأمر الذي يحمله على هجر حياته البدوية المتنقلة والمرتحلة، **والدخول** حياة الاستيطان الموسمي كمرحلة أولية للعيش في مجتمع ريفي (في القرية). وخلال هذه الفترة الموسمية يستطيع البدوي أن يتعلم بعض الصناعات الريفية مثل الصناعات الغذائية (طحن الحبوب وصناعة الدبس والعسل وتقطير الروائح العطرية ـ ماء الورد ـ) وبعض الصناعات اليدوية (مثل صناعة السلال والصناديق والأقفاص وأسرّة النوم والكراسي).

«ولكي يتم تشجيع المجتمع البدوي على الاستيطان في القرية تقدم القروض المالية له للأغراض الإنتاجية، ولحمايته من تدخل التجار الذين يقرضون المزارعين مقابل رهن محصولاتهم وهي خضراء بنصف أثمانها. فضلا عن تنظيم تسويق محاصيلهم (البدو)، ونقلها وتأجير المكائن والآلات الزراعية لهم، والاهتمام بإرشادهم لتحسين أحوالهم الصحيّة ورفع مستواها» (بوفيه، ١٩٦٠ : ١٣١). هذه الاهتمامات تعمل على تغيير المجتمع البدوي وجذبه إلى المناطق الريفية المستقرة، وتقوم بإنماء المجتمع الريفي وتطوير حياته الزراعية والصحية معا. وبهذه الطريقة تستقطب المناطق القروية معظم البدو ويستوطنون فيها ويتحقق تغيير جزء لا بأس به من المجتمع العراقي، لأنه يتم تحويل نمط الحياة البدوية ـ المتنقلة إلى نمط حياة مستقرة تعيش في الريف. هذا من جانب، ومن جانب آخر، كانت للطاهر ملاحظة على الحياة الريفية بعد عام ١٩٥٨، الذي تم فيه تطبيق قانون الإصلاح الزراعي، لكنه لم يأخذ طريقه للنجاح، فطرح المقترح الآتي «إن الاصلاح الزراعي في العراق يجب أن لا يتمسك باتجاه معين وثابت في المرحلة الأولى، فعلينا أن نجرب النوعين المتطرفين» الاستثمار الصغير والاستثمار الواسع، ونضيف إليهما الاستثمار المتوسط «لنرى مدى تطابقها جميعا مع الواقع ومدى نجاح كل منها، ثم نفتح الأسس الممكنة» (الطاهر، ١٩٧١ : ٣) .

قدم الطاهر هذا المقترح، لأن تطبيق قانون الإصلاح الزراعي كان غير سليم، وتضمن العديد من الثغرات والفجوات، الأمر الذي أسهم في هبوط قدرة الأرض الإنتاجية، وهجرة عدد كبير من الفلاحين من قراهم الزراعية إلى المدن، علّهم يكسبون ما يسّدون به رمقهم. وهبطت حصة الزراعة من الدخل القومي، وعادت المآسي والآلام إلى أصحاب الأرض .

لكن بعد عام ١٩٦٨ حصل تغيير في الريف العراقي من خلال الاستفادة من الثغرات والفجوات في قانون الإصلاح الزراعي، فأزيل نظام العلاقة الإنتاجية الزراعية (الإقطاعية ـ العشائرية)، التي كانت سائدة قبل ثورة تموز ١٩٦٨، ومُنع الملاّكون وأتباعهم من استغلال الفلاحين واستثمار قوتهم، وحصلت ثورة زراعية شّقت طريقها إلى الريف العراقي. وتحمّل الفلاحون مسؤولية القيام بالثورة الزراعية، باعتبارهم القوى القادرة على تنفيذ تغيير المجتمع الريفي. أي أن التغيير الاجتماعي الذي حصل في البنية الريفية كان من خلال رفد المجتمع الريفي بالبدو من أجل توطينهم والعيش في نمط اجتماعي مستقر ـ وهذه نقلة اجتماعية متميزة ـ ، ثم تطبيق قانون الإصلاح الزراعي بشكل يقدم النفع المادي للفلاح، وإزالة العلاقة الإقطاعية ـ العشائرية المستغلة، ورفع طاقة الأرض الإنتاجية، وإيقاف هجرة الفلاحين من قراهم وإبقائهم فيها. لكن هذا لم يحصل بشكل تلقائي، بل بفضل الإصلاحات الزراعية التي خدمت الفلاح العراقي والمجتمع الريفي. وخليق بنا أن نشير إلى حياة المجتمع الريفي التي بقيت محافظة على نمطها الذي يسيطر عليه ضمير الجماعة، والالتزام بالتقاليد الريفية والعلائق القرابية المتسمة بالارتباط المتين والصراحة المباشرة، وليست العلاقة الموقعية المتصفة بالتفاعل المرحلي عبر قنوات غير مباشرة متضمنة المجاملة والمصلحة الذاتية، اذ يرتبط الناس في المجتمع الريفي بالروابط العائلية والقبلية، ويسود بينهم تجانس وانسجام يجعلان الفرد جزءاً لا يتجزأ من المجموع.

إن مصدر العلاقات الاجتماعية في الريف هو التجاذب الروحي والتضامن، بسبب وجود المشاعر المشتركة والالتزامات الخلقية والروحية والإخلاص والولاء المتبادل.

فضلا عن ذلك، «فإن الناس في الريف يستنكفون أن يقوموا بأمور تخالف ضمير الجماعة، وان شباب الريف يعتبرون فتيات الريف قريباتهم وأخواتهم، يذبّون عنهن، ولا يرضون أن يمسّهن أحد بمكروه. ولهذا يوصي الوالد الساكن في الريف ابنه الذي يريد الالتحاق بالكلية أن يحذر حياة بغداد لأن فيها بعض المؤسسات التي تعمل على هدم القيم التي يعتز بها، كدور القمار ودور البغاء السري والعلني. وفيها بعض سائقي السيارات الذين يرتكبون مختلف الجرائم المخلة بالشرف، وفيها محلات أخرى تعتبر لطخة في جبين المدينة. أخيرا، فإن الزواج في الريف بقى من النوع الداخلي (أي الزواج من الأقارب) وأن الأسرة الريفية تقوم بوظائفها التربوية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية دون مساعدة مؤسسات اجتماعية رسمية أو غير رسمية» (الطاهر، ١٩٥٤: هـ).

٣ — المجتمع المديني

وصف الطاهر المجتمع البغدادي في العقد السادس من هذا القرن من خلال «علاقات أفراده المبنية على المصالح الشخصية والأوراق المالية والكمبيالات وليس من خلال التجاذب الروحي والتضامن بسبب وجود مشاعر مشتركة والتزامات خلقية وروحية وإخلاص وولاء متبادل لضعفها في مجتمع المدينة، لذلك طغت العلائق المهنية المصلحية، كالعلاقة بين الطبيب والمحامي، والسائق والشرطي، والأستاذ والتاجر وغيرهم. أي أنهم يتبادلون الخدمات مقابل نفع مادي يتقاضاه الواحد من

الآخر. علاوة على ذلك، ففي المدينة تسود المجاملات و الشكليات، وتحتل الأخبار بأنواعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والرياضية جزءاً غير قليل من أوقاتهم (السكان) في أحاديثهم، ويشتد التنافس والنزاع بين الفئات الاجتماعية المختلفة لأسباب متعددة سياسية ومصلحية ومهنية وغيرها» (الطاهر، ١٩٥٤: م).

هذا على صعيد العلاقات، أما على صعيد الأسرة المدينية، فقد طرأ عليها تغيير كبير من حيث تكوينها وبناؤها ووظائفها. فعلى مستوى تكوينها، ظهر نمط اختيار شريك الحياة المبني على الاختيار الفردي، سواء كان هذا الاختيار منطلقا من النظرة الأولى أم من الرغبة بين الشريكين. هذا النمط من اختيار شريك الحياة غير وارد في المجتمع الريفي أو البدوي، وإذا ورد فإنه يعد من الشواذ، بسبب سيادة نمط اختيار شريك الحياة القائم على اختيار الأهل أو نمط الأقارب. وهذه نقلة نوعية في تكوين الأسرة المدينية في المجتمع العراقي آنذاك لأنه يترتب عليها (النقلة النوعية) آثار تطبيعية تختلف ـ نوعا ما ـ عن التطبيع الاجتماعي الأسري التقليدي في الريف أو البادية. ومرد هذه النقلة النوعية الجديدة يعود إلى التحصيل الدراسي، واختلاط الجنسين في مؤسسات تربوية (مدرسة أو معهد أو كلية) أو مكان عمل رسمي، الذي ساعد على التقاء الجنسين بعيدا عن رقابة الأهل والأقارب، وبعيدا عن المؤثرات التقليدية الموروثة. أما بنية الأسرة المدينية في ضوء النقلة النوعية الجديدة، فإنها أصبحت من النوع الصغير (أي أن حجم الأسرة المدينية صغر) تضم جيلا واحدا وليس كما هو سائد في الأسرة الريفية أو البدوية التي تضم ثلاثة أجيال في بيت واحد وفي آن واحد (وهم الجد والجدة والأبوان والأبناء والأحفاد) أي أسرة ممتدة بالكامل. ويكون مصدر عيشهم دخلهم الشهري المحدود. هذه النقلة البنائية الجديدة عملت على تصغير حجم الأسرة، أي ضغط عملية الإنجاب، وتقليل عدد الأبناء، بسبب عمل الزوجة خارج الدار واستعمال الوسائل الحديثة في تحديد النسل. وهناك ملاحظة أخرى سجّلها الطاهر على الأسرة المدينية في بغداد وهي خروجها من أسرتها الممتدة، والسكن في بيت مستقل، وليس مع أسرة الزوج أو الزوجة «مما حقق لها نوعا من الاستقلال الأسري من الناحية الادارية (أي إدارة الأسرة) والتربوية والعلائقية. ومرد هذه الظاهرة يرجع إلى ارتفاع مستوى الدخل الفردي في المدينة، الأمر الذي جعل من المديني إنسانا يحصل على دخل شهري ثابت من خلال تحصيله الدراسي الذي اكتسبه، ومنحه عملا رسميا في إحدى المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية. وكذلك يرجع إلى عمل المرأة خارج الدار وحصولها على دخل شهري ثابت أيضا، مما منحها جزءا من الاستقلال المالي الذي حرر قرارها نسبيا فيما يخص شخصيتها ومستقبلها.

أما فيما يخص وظائف الأسرة المدينية فقد لاحظ الطاهر «أن بعض وظائف الأسرة الممتدة في الريف أو في البادية قد تخلت عنها الأسرة المدينية، منها الوظيفة التعليمية حيث أخذتها المدرسة، والوظيفة الاقتصادية، وأخذتها بعض المحلات التجارية مثل المخابز ومحلات بيع المخللات والمربيات، ومحلات الخياطة وصالونات التجميل. وقد أخذت الشرطة والإصلاحية والسجن المهام الأمنية والدفاعية التي كانت تمارسها الأسرة الممتدة في الريف والبادية، فأصبحت أسرة ذات وظائف محددة أقل بكثير من وظائف ومهام الأسرة الريفية» (الطاهر، ١٩٥٤: ١). ومرد ذلك يعود إلى التطورات الحضرية التي اكتسبتها مدينة بغداد من عمران وتطور حضاري وسعة كبيرة في مجتمعها وازدهار التجارة وطغيانها

على الزراعة، واستخدام الصناعات الحديثة في العمل الحرفي والتقني، والاهتمام بالتعليم والثقافة. كل ذلك ساعد على تخلي الأسرة المدينية عن قسم من وظائفها داخل المدينة.

خليق بنا أن نبين أن كتابات ودراسات الطاهر حول المجتمع العراقي بأقسامه الثلاثة (البدوي والريفي والمديني) لم تتناول فترة زمنية واحدة. أي أنه لم يدرسها خلال حقبة زمنية واحدة ويقارن بينها لكي يبين تبايناتها وتشابهاتها ومفارقاتها والتقاءاتها، فقد وجدنا دراسته للمجتمع البدوي توغلت في عمق تأريخ العراق، ودراسته للمجتمع الريفي كانت بعد العقد الخامس من هذا القرن، وأهمل العمق التأريخي له. وأوضح المجتمع المديني بعد العقد السادس ولم يشمل ما قبل ذلك، مما أحدث فجوات زمنية كبيرة ومتفاوتة انعدم فيها الترابط الزمني والتدرج التطوري لأقسام المجتمع العراقي الثلاثة (البدوي والريفي والمديني).

٤ — الشخصية العراقية في رأي الطاهر

لم تكن للطاهر دراسة مستقلة عن الشخصية العراقية، بل إن كل ماكتبه من آراء وتقييمات كان عبارة عن رد فعل متأخر ظهر ١٩٦٩، ١٩٧١ لكتابات الاجتماعي العراقي المعروف الدكتور علي الوردي في هذا الخصوص، الذي ظهرت كتاباته عن الشخصية العراقية في منتصف الخمسينيات، مما يعني أن هذا الموضوع لم يكن من اهتمامات الطاهر الفكرية أو البحثية الأساسية لأنه لم يكن يمتلك المعلومات الكافية لسبر غور مثل هذا الموضوع الحيوي. لذلك أوقع نفسه في المأزق الذي حاول أن يستخدمه لنقد الوردي، فلم يقدم للباحث الاجتماعي العراقي أو العربي أساسا يضيفه في بناء هذه الدراسة. وأجد من المفيد الإشارة لكتابات الوردي في هذا المقام لكي يعرف القارىء ماجاءت به. «يرى الوردي أن الشخصية العراقية تخضع لمؤثرات صراع البداوة والحضارة معا في سماتها الثقافية. الأمر الذي خلق فيها تناشزا اجتماعيا متمثلا بتناقض القيم العرفية ـ العصبية (قيم خاصة بالقرابة والجيرة والنخوة والدخالة وحق الزاد والملح) مع المبادىء الحضارية (مثل مبادىء المساواة والعدالة والديمقراطية والحرية والوطنية) الذي بدوره جعل الشخصية العراقية مزدوجة في سلوكها بشكل متناقض دون أن تشعر أو تعترف به، بحيث تتأثر بنظامين من القيم والمبادىء، فهي تتأثر بأحد النظامين تارة وبالآخر تارة أخرى»(الوردي، ١٩٦٩ : ٩٩). أما الطاهر فقد وصف الشخصية العراقية بأنها «متقوقعة وقلقة في آن واحد وقد وضع ثلاثة مظاهر لها هي :

١) ان الانتماء القوقعي المتحجر إلى الأسرة أو المحلة أو القبيلة أو الطبقة أو الطائفة وغيرها من الانتماءات الجزئية المقطعية تجرّ وجدان العراقي جرّاً غير متناسق إلى بؤر دلائية مليئة بالمياه الآسنة من الأحقاد تختلف في عفونتها وعمقها، تؤدي إلى تصدع البناء النفسي للشخصية والبناء الاجتماعي للمجتمع» (الطاهر، ١٩٦٩ : ٣٥).

نبدي استغرابنا من هذا الحكم اللاموضوعي، لأن من أساسيات انتماء الفرد للمجتمع أن يكون منتميا لأسرة أنجبته بيولوجيا، وتعيش في منطقة معلومة الأبعاد ـ جغرافيا، وتنتمي إلى

مجموعة أسر تمثل العشيرة أو القبيلة وغيرها من الانتماءات الجزئية المقطعية التي تربطه بالمجتمع الكبير. والفرد العراقي لكي يحصل على مواطنته العراقية يجب أن يكون من أب وأم عراقيين بالولادة ويعيشان على أرض عراقية. ومن الطبيعي أن يكون لهذه الأسرة ارتباطاتها وانتماءاتها العشائرية والطبقية والدينية، وهذا أحد أساسيات الطبيعة البشرية، ولا يمثل انتماء قوقعيا متحجرا، بل رباطا طبيعيا بالأسرة والمجتمع المحلي والمجتمع العام. وهذا هو أحد أسباب خلو المجتمع العراقي من البؤر الدلائية المليئة بالمياه الأسنة من الأحقاد. ولو افترضنا جدلا أن الوجدان العراقي مجرور جرا لمثل هذه البؤر فهل يعقل أن يبقى هذا الوجدان قائما إلى الآن دون انهيارات بنائية؟

٢) «ان لشخصية الفرد العراقي مظهرا تأريخيا وحضاريا يرمز ويعبر عن نموذج المجتمع في مرحلة تأريخية وحضارية معينة ـ أي أن مركز الثقل في الشخصية تختلف في اهتماماتها من مرحلة إلى أخرى.

٣) أن لشخصية الفرد العراقي مستويات وإطارات مختلفة من العلاقات» (الطاهر، ١٩٦٩ : ٣٦).

من هذه المظاهر الثلاثة تتألف لدينا صورة مترابطة الأجزاء عن الشخصية والمجتمع.

ولعل أول ما يسترعي اهتمامنا في الشخصية العراقية مظهران أساسيان هما: ١ ـ القوقعية ـ والقلق. وأما المظهران الثاني والثالث فإنهما لا يؤديان إلى القوقعة أو القلق لأنهما يوضحان تفاعل الشخصية بشكل مستمر مع الحدث التأريخي والحضاري وأنها ليست بجامدة أو متقوقعة، لأن مركز ثقلها يختلف في اهتماماتها من مرحلة تأريخية وحضارية لأخرى ـ كما ذكر في المظهر الثاني. وفي الوقت ذاته لها مستويات وإطارات مختلفة في العلاقات والارتباطات ـ المظهر الثالث ـ فالشخصية السويّة والطبيعية التي تحقق استمرارية التفاعل مع المؤثرات التأريخية والحضارية المحيطة بها وبالأفراد الذين نعيش في وسطهم. فكيف إذن يكوّن هذان المظهران قلقا وتقوقعا في الشخصية ؟ فضلا عن ذلك فإن المظهر الأول للشخصية العراقية يتعارض كليا في منطقه وفكره مع منطق وفكر المظهرين اللاحقين، فالتناقض يكمن في تحديد الباحث لمظاهر الشخصية وليس في الشخصية العراقية. أما أسباب القلق في الشخصية العراقية فيرجعها الطاهر إلى الأسباب الآتية :

١) «صراع انتماءات العراقي المتعددة كالأسرة والمحلية والقبلية والطبقية والطائفية، حيث يشعر الفرد في العراق الذي ينتمي إلى هذه الولاءات القوقعية ـ بالطمأنينة وبالولاء العميق داخل إطار تلك القوقعة، بينما يتبادل العلاقات السطحية المؤقتة الطارئة خارج ذلك الإطار» (الطاهر، ١٩٦٩ : ٣٧).

لم نجد أي توضيح لوجه واحد من أوجه الصراع في هذا السبب، فانتماءات العراقي المتعددة دلالة على الحيوية والنشاط الاجتماعي الضمني (أي ضمن أفراد أسرته ومحلته وقبيلته وطائفته)،

وعلاقته البيئية (أي بين أفراد المجتمع العام التي تتسم بالسطحية والمؤقتة) وهذا شيء طبيعي في كل المجتمعات الإنسانية. إن هذا السبب لا يؤدي إلى الصراع ولا يؤدي إلى القلق ـ أبدا ـ بل إلى الاستواء وتنمية الروح الاجتماعية الحميمة، التي تؤدي إلى التضامن الاجتماعي وليس إلى الصراع الاجتماعي.

٢) «نقل الولاءات القوقعية القديمة إلى الحركات السياسية والاجتماعية والثقافية». لقد أظهر تأريخ الحركات السياسية والاجتاعية والثقافية صحة هذه الفرضية، لأن العراقيين يتوزعون في انتماءاتهم توزيعا يتأثر بالرواسب القوقعية العالقة في وجداناتهم. بل إنهم نقلوا الولاءات القوقعية القديمة إلى الحركات، وتوزعوا عليها بمقدار ما تتصل تلك الحركات ببناء القواقع الولائية القديمة». (الطاهر، ١٩٦٩ : ٣٨).

السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو هل يصح للمنتمي إلى حركة سياسية بدافع الانتماء الأسري أو المحلي أو القبلي أو الطبقي أن يكون قلقا؟ لا سيما أن الانتماء الأسري والسياسي يولد الاستواء الشخصي والوعي السياسي والنضج الاجتماعي. إن هذا السبب يفتقر إلى دليل منطقي وواقعي لأن الحركات السياسية ـ في كل العالم ـ لها أهداف وغايات تعبر عن المصلحة العامة، ولكل فرد أهداف وغايات تعبر عن مصلحته، وقسم منها يتقارب مع أهداف حركة معينة، والقسم الآخر يبتعد عنها. ومن الجائز جدا أن تكون داخل الأسرة الواحدة أو المحلة الواحدة أو العشيرة الواحدة، أوالطبقة الواحدة عدة انتماءات سياسية. وقد وجدنا ذلك في مجتمعنا بشكل واضح. فكيف تستطيع ظاهرة الولاء أو قوقعة الولاء بكاملها نقل كافة أفرادها إلى حركة سياسية واحدة ؟ اين السند التأريخي لهذه النقلة الولائية القوقعية ؟ فضلا عن ذلك ـ ألم يكن للفرد العراقي وعي سياسي وثقافة عامة وخاصة تحدد انتماءه السياسي ؟ وهل تقبل الحركة السياسية أن تعبر عن مجموعة أفراد ينتمون إلى أسرة واحدة أو محلة واحدة أو عشيرة واحدة؟

٣) عدم ثبات سلّم الولاءات في وجدان الشخصية العراقية «يؤلف العراقي في وجدانه تأليفا متناقضا ومتحركا سلّما من الولاءات التي تتغير على درجات السلم في حركة دائبة من الصعود والهبوط، فهو مرة يضع الأسرة أو القبيلة أو المحلة أو المدينة ، ومرة أخرى يضع الطائفة أوالطبقة فوق كل اعتبار. ويرتبط بكل ولاء دور معين يقوم به الفرد العراقي فتتحدد خطوط حياته اليومية بحدود تلك القواقع الولائية، فيها يولد ويترعرع ويكبر، وفي إطارها يتزوج ويربي أطفاله، وفيها يموت ويحفر قبره» (الطاهر، ١٩٦٩ : ٣٨) .

لو أخذنا بهذا السبب فإنه لا يؤدي إلى القلق، ولا يعبر عنه لأنه يشير إلى الحركة الدائبة في الاتصال والتفاعل المستمر مع شرائح المجتمع كافة غير متقوقع في انتماء اجتماعي واحد، وان وجدانه متكامل مع الانتماءات الاجتماعية كافة وليس متناقضا لأنه انتمى إليها بحكم قراراه ، فارتبط بها عضويا واجتماعيا. ولا يؤدي هذا إلى تناقض في ارتباطاته، ولا إلى غرس التناقض في وجدانه لعدم تناقضها بل انسجامها.

٤) «الانعـزال الاجتـماعي» (تعـزل القواقع أبناء المجتمع الواحد عزلا أفقيا ورأسيا لأنها بذرت في وجـدانهم بذورا من التحيزات والتعصبـات التي هشمت المجتمـع إلى أجـزاء متهـاوية قشريا وسطحيا، ومتناقضة في الأعماق. وكثيرا ما يحدث ان يقفز الفرد من مستوى قوقعي إلى مستوى آخر، حتى صار من الصعب حقا معرفة نقاط الانتهاء ونقاط التشابك ونقاط الانطلاق. وكان حصيلة ذلك الواقع الموضوعي القلق أن تعايشت في وجدان الشخصية العراقية مستويات مختلفة من الحـرمـان والتذمر والقلق تؤثر في توجيه السلوك واتخاذ المواقف) (الطاهر، ١٩٦٩ : ٣٩). اللافت للنظر في هذا السبب فقدان الصورة المنطقية ـ الواقعية المنسجمة فيه. فهل يعقل أن يكون المعزول اجتماعيا والمتعصب لانتمائه الاجتماعي الذي يتناقض مع انتماءات اجتماعية أخرى قادراً على القفز من انتماء إلى آخر، بحيث يصعب معرفة نقاط انتمائه ؟ اين السند الوقائعي؟ وأين وحدة الصـورة؟ مثـل هذا التشخيص السببي غير وارد في الدراسات الاجتماعية، لا الكلاسيكية ولا المعـاصرة؛ لعـدم دقتـه وتناقضه وصعوبة تصديقه، لابتعاده عن الواقعية الاجتماعية، ولفقدان الأدوات المنهجية المستخدمة في الدراسة .

وفي عام ١٩٧١ تراجع الطاهر عن تحديد أسباب القلق في الشخصية العراقية، لا بسبب نضج ملاحظاته أو اكتشافه لأسباب جديدة، أو معرفته بأن دراسته السابقة تحتاج إلى إعادة نظر، بل لرد فعل سلبي تجاه دراسة الوردي في موضوع الشخصية العراقية. وسنعرض التناقضات المستمرة في الرؤية والتحليل والانـدفـاع الشخصي،فقـد قال «الحقيقة ان قلق الشخصية العراقية ناتج عن التناقضات المستمرة القائمة بين الأدوار المتعددة التي تقوم بها في البيت والمزرعة والمصنع والمدرسة والنادي والنقابة والمقهى والوظيفة ومجالس الأنس والمسامرة وغيرها، بحيث يصعب أحيانا التوفيق بين كل تلك الأدوار لأن كل دور يرمز إلى مستوى معين في أعماق الشخصية العراقية. ولكن هذا القلق ليس مرضا وإنما ينبـوع لتحفيز العـراقي على الحركة والديناميكية والإبداع. إنها شخصية قلقة محللة، تحلل الأشياء والموضوعات، وتعيد تركيبها وبناءها من جديد، حتى لو كانت منحصرة بين البداوة والحضارة ومتمسكة بهما لما استطاعت أن تبدع في اللغة و الأدب والنحو والفقه والكلام والفلسفة والقانون. إن الصراعات والتناقضات التي تزخر بها الشخصية العراقية متعددة وكثيرة، منها التناقضات بين الطبقات الاجتماعية، وبـين الاستعـمار والقـومية، بين الأنظمة الاقطاعية والاشتراكية، بين المدينة والريف، بين المنتجين والمستهلكـين. بين الجيل القـديم والجيل الصـاعد، بين العناصر والديانات والعشائر، وبين اللون الأبيض والشعوب الملونة، بين الطوائف وبين الأجناس، بين الرجل والمرأة. هل يمكن أن نختزل كل هذه التناقضات إلى مجرد تناقض واحد بين (البداوة والحضارة)، إنه جزء من المنهج المثالي القديم. إنه منهج العصور الوسطى، إنه منهج انهزامي يلفت عنقه إلى الماضي البعيد، عله يجد فيه ملجأ ومهربا في دراسة الواقع» (الطاهر، ٢/٢/١٩٧١). لنفترض أن تحليل الطاهر هذا أقرب إلى الصواب، ولا علاقة له برد الفعل السلبي تجاه الوردي، فهل يعقل أن تتحمل وتستوعب الشخصية العراقية هذا الكم الكبير من الصراعات؟ وإذا كان واقعيا فإن استمرار وجوده ضربٌ من ضروب الاستحالة. لنأخذ مثالا بسيطا منطلقا من الصراعات التي أوردها الطاهر: متى كان الصراع قائما بين الرجل العراقي والمرأة العراقية عبر التأريخ وحتى الآن؟ إن أسرتنا أبوية بنسبها وسلطتها. وحتى في الوقت الحاضر الذي تحررت المرأة فيه من العديد من القيود الاجتماعية لم تتصارع مع الرجل، بل ساعدته في اتجاه العديد من النشاطات

الأسرية وسواها. مثال آخر، متى حصل في الشخصية العراقية تناقض بين اللون الأبيض والشعوب الملونة ؟ لم يحصل هذا النوع من الصراع في تاريخ المجتمع العراقي، ومتى أصبح الصراع بين العناصر والديانات في المجتمع العراقي ظاهرة ؟ إن هذا التصوير بعيد كل البعد عن واقع الشخصية العراقية، وإنه مجرد كلام غير واقعي ومنطقي ولا يمكن الركون إليه في الدراسات الاجتماعية الموضوعية. لقد ذكر الطاهر بعض الأعراض العامة التي نجمت عن القلق والنزاع الداخلي في الشخصية العراقية منها :

١) «الثورات والانقلابات و الحروب الداخلية والمنازعات القبلية.
٢) المظاهرات والاعتصامات والمسيرات.
٣) إعلان الأحكام العرفية وحل البرلمانات وتعطيل الصحف.
٤) الاعتقالات والنفي والطرد والفصل والعزل.
٥) إغلاق المدارس والمعاهد والجامعات.
٦) سقوط الوزارات وعزل الولاة وإسقاط الجنسية.
٧) التخلف»

(الطاهر، ١٩٦٩ : ٤٠).

الغريب في هذا الاستنتاج أنه ينفي كل أسباب الوعي السياسي للعراقيين والأحزاب السياسية العراقية، كما ينفي إيمان العراقيين بتربة الوطن، وتفاعلهم مع الأحداث السياسية، وصراعهم ضد الظلم والطغيان، وما لديهم من مستويات ثقافية تؤهلهم للتعبير عن مواطنتهم وحريتهم. لم يكن ذلك السبب الحقيقي ـ في نظر الطاهر ـ إنما كان السبب الحقيقي في نظره هو القوقعة في الشخصية العراقية.

إن هذا الاستنتاج لا يمكن الأخذ به، لأنه تعميم خال من الحقائق التأريخية، وأسانيد الأحداث الواقعية. إن هذا المنهج الثنائي ـ الازدواجي الذي استند عليه الطاهر في تحليل بعض سمات الشخصية العراقية استخدمه كنقيصة في دراسة (الوردي) للشخصية العراقية، فقد قال «جعل الوردي مفهوم الازدواجية (بين البدواة والحضارة) مثاليا وميتافيزيقيا قادرا على تفسير كل ما في المجتمع من ظواهر وقوى، فرفع صفة الازدواجية إلى مستوى القانون، وأسبغ عليها القدرة لإنتاج الشخصية والمجتمع والحضارة. فجعل الازدواجية خالقة لمعجزات ثم اعتبرها قدرا محتوما على كل العراقيين أكثر من الأقطار العربية الأخرى، ولا يمكن الإفلات من هذا القدر. بعدها جعل الازدواجية ظاهرة شاملة وعامة تصلح لدراسة الشخصية العراقية في كل زمان وكل مكان، بينما هي ظاهرة مؤقتة وجزئية، وقد تصلح منهجا لدراسة ظاهرة معينة في مرحلة تأريخية معينة مثل العصور الوسطى» (الطاهر، ٢/٢/١٩٧١).

«تجد الازدواجية اليوم منهجا جامدا وعقيما غير صالح لاستيعاب أعماق الواقع الاجتماعي ومعرفة ما تتفاعل في مستوياته المختلفة من قوى وتيارات، وما تتفجر في بنائه من ثورات وانتفاضات وتناقضات وصراعات إلى درجة تفقد خصائصها وسماتها، ويجمد التفكير ويعطل التحليل ولا يستثير اهتمام المواطن. لقد جعل الزميل الوردي من الازدواجية وصفة طبية جاهزة مثلها كمثل ـ الاسبرو ـ الذي

يعطى للمصاب (بمرض السرطان)، إنه يهدىء لفترة قصيرة فقط وتعود الآلام المبرحة المؤلمة، بل جعل الازدواجية غطاء ممزقا ومهلهلا لا يستطيع أن يحجب الواقع الاجتماعي الملىء بالتناقضات والصراعات» (الطاهر، ١٩٧١/٢/٥). لقد أوضح الطاهر بعض الخصائص التي تتميز بها الشخصية العراقية وهي :

١) «انها شخصية حية لأنها حصيلة صراع مستمر لكل تلك القواقع المتعارضة المتناقضة، التي لم تستطع توحيدها وصهرها وتأليف كل منسجم منها، فتعايشت في وجدانها قيم «مختلفة» تتهادن حينا وتتنازع أحيانا كثيرة. فهي ليست مصابة بانشطار الوجدان كما يتصور بعضهم وإنما تقوم بأدوار متعددة ومتناقضة.

٢) تمجيد الذات وتعظيمها بالرجوع إلى التاريخ، فالحاضر الذي يعيشه مصدر آلامه وشقائه، والماضي ينبوع لامجاده ومفاخره، وقعت الشخصية العراقية بين هاتين العقدتين، تمجد ذاتها وتتهمها بالخيبة والفشل، تجد في نبش أمجاد الماضي عزاء وتسلية، بل تنكمش إلى الماضي هربا من حاضر مؤلم» (الطاهر، ١٩٦٩ : ٤١).

لا تشكل هذه الخاصية عقدة تكمن في شخصية العراقي، بل هي تحصن ثقافي إرثي يتماثل معه كإطار قومي عندما يواجه تياراً يهدده. وفي الوقت ذاته لا يمكن أن نسمي هذا انكماشا، بل تماثلا تأريخيا يتواصل بين الحاضر والماضي، ويتماثل بين الذات الفردية والضمير الاجتماعي للأمة. وهذه هي الأصالة.

٣) «يعتز العراقي بكرامته وبشخصيته ويبالغ أحيانا بتوسيع أبعادها، وترجع هذه الصفات إلى أصول تاريخية كالأسرة والعشيرة والمحلة والقرية والمدينة» . (الطاهر، ١٩٦٩ : ٤١) .

تعكس هذه الخاصية أحد أوجه الاعتبار والهيبة الاجتماعية للفرد حيث يقاس (العراقي) من خلال احتفاظه بكرامته ودرجة اعتزازه بها.

٤) الاندفاعات المفاجئة : «تندفع الشخصية العراقية اندفاعا مفاجئا وتنفجر انفجارا غير متوقع حتى قيل إن العراقيين في سلوكيتهم مثل (نار الحلفة). تهب مرة واحدة وتنطفىء مرة واحدة» (الطاهر، ١٩٦٩ : ٤٢) (الحلفة:نبات بري سريع الاشتعال وسريع الهفوت).

هل يصح للإنسان الذي يعتز بكرامته وعزها ويمجد ذاته ويتماثل مع تاريخ أمته وإرثها كإطار مرجعي أن يشبه بالحلفة (النبات البري الذي يحترق بسرعة ويخمد بسرعة). لأن الاندفاع المفاجىء لا يمكن أن يحصل دون أن تكون هناك إثارة عنيفة لدخيلة أو مكونات الشخصية القومية للفرد العراقي. إن هذه الخاصية عديمة السند المنطقي والحدث الواقعي.

٥) «عقـدة البطل الشعبي: يكمن في أعماق الشخصية العراقية حب حقيقي وتقدير منقطع النظير للبطل الشعبي الذي تؤلف سيرته نواة صلبة في فضائل التراث الاجتماعي، ترمز حياته إلى طموح الجماهير المضطهدة وحولها نسجت الاساطير الشعبية صفحات رائعة،وتتضمن الشخصية العراقية كراهية الظالم والدجال وبالرغم من مرور القرون العديدة لا تزال الذاكرة الجماعية تمجد الابطال الشعبيين النماذج الاجتماعية في التصحية والفضيلة.

٦) الاستمرار في محاولة الحفاظ على الحدود النفسية والاجتماعية التي تفصل القواقع بعضها عن بعض باللجـوء إلى مصطلحات قشرية وسطحية من المجالات التي تحول دون نشوب نزاع مباشر بين شخص وآخر ينتميان إلى قوقعتين متنازعتين، والتي ترمز إلى الصداقة في المظهر ولكنها تحافظ على المسافات والأبعاد النفسية وتتجنب طرح المواضيع الملتهبة ومناقشتها.

٧) العنف: تتميز السلوكية القوقعية القلقة بالعنف في معاملة الخصوم؛ ولعل السبب في ذلك تراكم المظالم وتجمع الحرمان والانتظار مدة طويلة. وخوفا من فوات الفرصة وشل حركة الخصوم ترجع جذور هذه الظاهرة إلى الماضي السحيق: السومريين والأكديين والآشوريين والبابليين والأمويين والعباسيين. ويؤمن الطاهر بأن «التخلص والتحرر من الولاء القوقعي والواقع الاجتماعي القلق المهشم يكون بتطبيق النظرية الاجتماعية الاشتراكية التي تسمو على كل التحيزات القبلية و المحلية والإقليمية والطائفية والعنصرية وغيرها» (الطاهر، ١٩٦٩ : ٤٣).

أخيرا وصف الطاهر المجتمع العراقي بالعبارات الآتية: «حدثت في الربع الثالث من هذا القرن تحولات جذرية غيّرت وجه المجتمع العراقي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وايديولوجيا، بكلمة واحدة ـ حضـاريا ـ فانتقل العراق من كونه تابعا مربوطا بعجلة الأحلاف العسكرية الاستعمارية إلى التحرر الوطني، ومن النظام الملكي ـ الإقطاعي إلى الجمهوري، والاصلاح الزراعي والثورة الاشتراكية في الريف، ومن الدعوة إلى التعصب للولاءات الضيقة القوقعية المتحجرة إلى الدعوة إلى الانفتاح ووجهة النظر الشاملة، ومن التخلف إلى التقدمية والانطلاق في مسار المجتمعات المتطورة. وبالرغم من كل ما قطعه المجتمع من اشواط في مضمار التقدم فإن المعضلة التي تنتظر الحل العاجل وتتطلب تضافر الجهود ـ هي باختصار ـ استمرار الولاءات القوقعية المتكلسة المتحجرة التي بقيت عالقة في وجدانات الأفراد في أعماق الشخصية العراقية، وتسيطر على سلوكيتها ونشاطها وتطلعاتها، وتمارس أنواع الضغوط الشعـورية واللاشعورية عليها. كان لهذا الواقع الموضوعي الأثر الكبير في تأرجح الخط العام لمسيرة المجتمع العراقي وصعوبة اختيار الدرب الذي يقوده إلى الاشتراكية» (الطاهر، ١٩٦٩ : ٣٥).

الغريب في النص الأخير الذي طرحه الطاهر أنه يعتقد بأن الشخصية العراقية بقيت مستمرة في تعصبها للولاءات الضيقة القوقعية المتحجرة، فتكلست ووصلت إلى درجة المعضلة، وهذا يعني أن هذه الخاصية واحدة عند المجتمع البدوي والريفي والمديني دون تأثرها بالتطورات التاريخية والحضارية. وهذا لا يمكن تصديقه لأن تطور المجتمع يتأثر بتطور الفرد، وتطور الفرد يتأثر بتطور المجتمع، فكيف

يتطور المجتمع العراقي بأنواعه الثلاثة وتبقى السمات القومية للشخصية العراقية ثابتة لا تتغير ولا تتفاعل مع تطورات مجتمعها ؟

أخيرا، إن محاولة الدكتور الطاهر في دراسته للمجتمع العراقي غنية من الجانب البحثي لأنها جمّعت معلومات عن أنماط الحياة الاجتماعية السائدة في المناطق الصحراوية والريفية والمدينية، وشملت أيضا آراء ونماذج عن الشخصية العراقية في النصف الأول من هذا القرن، كانت في وقتها تمثل بدايات سوسيولوجية محلية (عراقية). أي دراسة واقع الحياة الاجتماعية العراقية من قبل باحثين اجتماعيين عراقيين اتسمت بالوصف والنقد.

المراجع العربية

بوفيه، شارل — **المزارع التعاونية الجماعية**،تعريب عبد الجليل الطاهر، بغداد: مشورات مكتبة النهضة، ١٩٦٠.

الطاهر، عبد الجليل
- **العشائر العراقية**، بغداد: مطبعة الرابطة، ١٩٧٢.
- **الثورة الزراعية في الريف العراقي**،بغداد: وزارة الإعلام، مديرية الثقافة العامة، ١٩٧١.
- «القوقعة والقلق في الشخصية العراقية» **مجلة المثقف العربي**، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، العدد ١١، ١٩٦٩.
- «حول الشخصية العراقية» **مقال في جريدة التآخي العراقية**، ١٩٧١/٢/٢، ١٩٧١/٢/٥.

الوردي، علي — **لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث** بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٦٩.